البحث السابع

التحليل الاقتصادى للفاقد بالموارد الأرضيه الزراعيه المصريه

د. شهناز عيد محمود موسى
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعه – جامعة الفيوم

الملخص والنتائج والتوصيات

يعتبر القطاع الزراعى المصرى واحدا من اهم القطاعات التى تحظى باهتمام الدوله من منطلق انه القطاع الرائد فى مسعاها للأخذ باسباب التتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه، ومن المعروف ان الدوله لم تترك جهدا او مسلكا فى مجال استصلاح وتنمية والمحافظة على الأراضى الزراعيه الا وبذلته وما زالت مهما بلغت مشقه اوتكلفه تلك الجهود او السبل ، وعلى الرغم من ذلك فان **مشكلة البحث** اصبحت هامة عندما تزايد التعديات بانواعها المختلفه على الأراضى الزراعيه وخاصة تلك التى حدثت خلال فترة الانفلات الأمنى فى أعقاب قيام ثورة 25 يناير 2011، فى ظل ما تعانيه جمهورية مصر العربيه من تزايد سكانى محموم وما يتبعه من تزايد المتطلبات السكانيه وتزايد ما هو كائن من خلل فى العلاقه الأرضيه السكانيه لسوف يؤثر – بكل تأكيد– سلبا على الأدوار التى تقوم بها الدوله فى هذا المجال ويزيد مما يئن به القطاع من هموم ومشاكل تعجزه عن القيام بدوره على الوجه الأكمل.

وقداستهدف الدراسه التعرف على انواع وتقدير الفاقد فى الموارد الأرضيه الزراعيه المصريه وما يترتب على ذلك من خسائر يتحملها القطاع الزراعى والاقتصاد القومى فى آن واحد وما يمكن ان تقوم به الدوله فى هذا المجال فى ظل الظروف والامكانيات المتاحة وما يمكن ان تتوصل اليها هذه الدراسه من نتائج.

هذا وقد **اعتمدت الدراسة** على استخدام طريقتا التحليل الوصفى والكمى خاصة عند تقدير العلاقات الاتجاهيه ذات الصله بتقدير الفاقد الكمى والنوعى للأراضى الزراعيه المصريه. وقداعتمدت الدراسه على البيانات التى تصدرها الجهات المعنيه بالموارد الأرضيه فى ج

العربيه مثل وزارة الزراعه ، الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء وغيرهما من الجهات الرسميه فى الدوله ، بيد انه تجب الاشاره الى ان الباحثه تأسف لعدم توافر البيانات التى تمكنها من تدارس الفقد فى الأراضى الزراعيه عقب قيام ثورة 25 يناير .

وقد **بينت الدراسة** ان الأراضى الزراعيه المصريه تتعرض لنوعين من الفقد هما:أ- الفقد الدائم او الكمى، ب- الفقد المؤقت أو النوعى ، ويعنى باولهما ذلك الذى لايمكن استرجاعه اذا ما وقع ، وتنحصر اسباب هذا النوع فى كل من الزحف العمرانى والبناء على الأراضى الزراعيه والتجريف والتبوير الدائم. واما الثانى فانه على العكس من النوع الأول اذ يمكن استرجاعه بمجرد التغلب على اسبابه، واهمها عدم كفاءة عمليات الرى والصرف وما يترتب عليها من زيادة فى درجة الملوحة او القلوية ويترتب على ذلك انخفاض فى الكفاءة الانتاجية والاقتصادية ، عدم إجراء التسوية للتربة على الوجه الصحيح مما يؤدى الى سوء توزيع مياة الرى، تجريف التربة مما يقلل من خصوبتها لدرجات متفاوته طبقا لمستوى التجريف، ترك الأرض بدون زراعة لفترة طويلة او التبوير المؤقت ، وبصرف النظر عن نوع الفقد فان كلاهما يمثل خطرا شديدا ومباشرا على الزراعه المصرية بصفة خاصة ، وعلى الاقتصاد المصرى بصفة عامه .

ولقد توصلت الدراسه الى ان كلا من المساحه المزروعه والمجموع التراكمى للمساحات المستصلحه فى تزايد خلال الفتره (1994 . 2009) ، وان اجمالى الفقد الكمى فى الأراضى الزراعيه خلال الفتره موضوع الدراسه قد بلغ 597.6 الف فدان ، يرتفع الى نحو 747 الف فدان اذا ماأخذ بعين الاعتبار معادل الانتاجيه فى الأراضى القديمه بالأراضى الجديده والبالغ 1.25، وبالتالى فان المتوسط السنوى من كليهما بلغ نحو 37.35 ، 46.69 الف فدان على التوالى ، ونتيجة لذلك فقد قدرت الدراسه اجمالى الاستثمارات المفتقده بما يتراوح بين 11.95 و 14.94 مليار جنيه، كما توصلت الدراسه من خلال تقدير دالات التكاليف التى توافقت مع كل من المنطق الاقتصادى والاحصائى لكل من محصول القمح والقطن والذره الشاميه دون غيرها من المحاصيل السائده فى ج.م.ع خلال نفس الفتره الى ان اجمالى الفقد النوعى بلغ نحو 1865.57 الف فدان فى الاراضى المستصلحة، يرتفع الى نحو 2331.96 الف فدان فى الاراضى القديمة عند الأخذ بعين الاعتبار معادل الانتاجيه والذى يعادل فى الاراضى القديمة 1.25 من الانت

المستصلحة ، وعليه يقدر اجمالى الفقد فى الأراضى الزراعيه المصريه خلال الفتره (1994 . 2009) بما يتراوح بين 2.463 . 3.079 مليون فدان تقريبا .

وقد اوصت الدراسه بالتوصيات التاليه :

- اصدار مرسوم بقانون يجرم ويغلظ العقوبات على كافة صور التعديات على الأراضى الزراعيه الى ان يتم تشريع القانون الخاص بذلك فور الانتهاء من الانتخابات التشريعيه المقبله .
- توفير البيئه التشريعيه والسياسيه والاقتصاديه المناسبه لجذب الاستثمارات فى القطاع الزراعى بصفة عامه ومشاريع استصلاح الأراضى بصفة خاصه.
- توفير التقاوى المنتقاه والأصناف المحسنه ذات الانتاجيه العاليه وغيرها من مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب وبالأسعار المناسبه للمزارعين .
- الاهتمام بالارتقاء بكفاءة عنصر الاداره فى الزراعه المصريه حتى يمكن تحقيق الكفاءه الانتاجيه والاقتصاديه للعناصر الانتاجيه المستخدمه فى انتاج المحاصيل السائده فى الزراعه المصريه .
- استخدام كافة وسائل الاعلام والاتصال فى نشر وبث الوعى لدى المواطنين بمخاطر التعديات على الأراضى الزراعيه مهما كانت الأسباب مقرونا ذلك بتوضيح اهمية المحافظه عليها وصيانتها باعتبارها العنصر الأندر والأهم فى عمليات الانتاج الزراعى.
- وأخيرا ضرورة التوسع الرأسى فى المبانى بقرى الريف المصرى ، وتشجع الشباب على الاقامه فى مناطق التوسع الأفقى بكافة السبل حتى لو اقتضى الأمر تمليكهم الأراضى